ذلك يشكّل، في الواقع، «اعلاناً من جانب واحد لاستحداث تغيير دستوري يترتّب عليه تغيير في المركز القانوني للضفة والقطاع»[٩]. ولمعرفة مضمون هذا التغيير الدستوري والآثار المترتّبة عليه، ينبغي، أولاً، التطرّق الى المحاولات الاسرائيلية لاقامة ادارة مدنية في المناطق المحتلة قبل العام ١٩٨١.

تميّزت المحاولات الاسرائيلية لاقامة ادارة مدنية في المناطق المحتلة، خلال الفترة السابقة لاحداثها من طرف واحد، بنهج اسلوبين مختلفين. فهناك الاسلوب الذي انتهجته حكومات حزب «العمل»، والمتمثّل بالتركيز على البلديات وتشجيع قياداتها على ذلك؛ وهناك الاسلوب الذي انتهجته حكومة الليكود منذ العام ١٩٧٧، والمتمثّل في فرض تطبيق ذلك، من طريق تقليص نفوذ القيادات البلدية، وخلق قيادة محلية بديلة منها وموالية من الافراد المتعاونين معها، والذين انتظموا في جمعيات أطلق عليها «روابط القرى»، وفي استكمال ارساء الأسس القانونية والاقتصادية والادارية والاستيطانية التي بدأ الشروع بتنفيذها منذ بدء الاحتلال.

المراهنة على القيادات البلدية والزعامات المحلية

يعتبر دافيد بن ـ غوريون من أوائل الذين اقترحوا على سكان المناطق المحتلة اختيار ممثّلين عنهم لمزاولة المهمّات الادارية في اطار الحكم الذاتي الاداري. وجاء بعد اقتراحه اقتراح الوزير يغئال الون الذي عرض مشروعاً مفصّلاً في تموز (يوليو) ١٩٦٧، أشار فيه الى ضرورة منح السكان العرب تحت الاحتلال حكماً ذاتياً، ودعا الى اقامة علاقات مع وجهاء المناطق المحتلة لتشجيعهم على اقامة حكم ذاتي تحت السيادة الاسرائيلية[١٠].

وفي ضوء الافكار السابقة، سعت السلطات الاسرائيلية الى تطبيق الحكم الاداري الذاتي على السكان بأسلوب مباشر، من طريق تطوير المجالس البلدية، ليصبح اعضاؤها قيادات محلية سياسية. وقد ساعد في ذلك السياسة التي انتهجها وزير الدفاع، المسؤول المباشر عن المناطق المحتلة آنذاك، موشي دايان، وفحواها عدم وجود ضرورة ملحّة لايجاد حل نهائي للمناطق المحتلة، وان على السكان الاكتفاء بمؤسساتهم البلدية اطاراً أعلى لنشاطاتهم العامّة، وادارة انفسهم بعيداً من سلطات الحكم العسكري، واستمرار روابطهم مع الدول العربية[١١].

وتأسيساً على ذلك، أبقت السلطات الاسرائيلية على البلديات والمجالس القروية والغرف التجارية تمارس مهامها دون غيرها من الدوائر العربية المركزية، وجعلتها حلقة الوصل الوحيدة بين السكان والسلطات الاسرائيلية. وممّا أغرى السلطات الاسرائيلية للاعتماد على البلديات انها وجدت فيها قيادة محلية من خاصية معيّنة، تحدّدت ملامحها وبنيتها الاساسية في عهد الحكم الاردني، الذي أوجد لها مفهوماً نفعياً لوظيفتها القيادية، اذ كانت جميع القيادات البلدية مجردة من هويتها السياسية، فحصلت على منافع معيشية ومساعدات اقتصادية لها ولمحيطها، من خلال قيامها بدور الوسيط بين سكان المدن والسلطة المركزية في عمّان. وقد رغبت السلطات الاسرائيلية في انشاء مثل تلك العلاقات. وتأتّى لها ذلك بفضل العلاقات الشخصية الحميمة التي جمعت دايان بالعديد من رؤساء البلديات والشخصيات المحلية، وخصوصاً في المدن الرئيسة[١٢].

ومن خلال العلاقات تلك، شجّع دايان القيادات البلدية على الحوار مع السلطات الاسرائيلية؛ اذ قال، في اثناء زيارة قام بها لمدينة جنين، في بداية الاحتلال: «اذا جاء الوجهاء العرب ورؤساء البلديات الى حكومة اسرائيل، وطلبوا تحميلهم المسؤولية في ادارة شؤونهم، فلربّما نوافق على طلبهم، شريطة ان يكونوا مسؤولين بمعنى الكلمة»[١٣].